**دليل إرشادي صادر عن المؤسسات الفلسطينية إلى الاتحادات والجمعيات الثقافية الدولية**

**نداء من العاملين في القطاع الثقافي الفلسطيني من أجل تضامن فعّال وحقيقي**

نيسان 2026

بصفتنا مؤسسات ثقافية فلسطينية تضم مئات الممثلين والموسيقيين والراقصين وكتاب المسرح والمغنيين وفناني السيرك وغيرهم، فإننا نشعر ببالغ الألم والفجيعة مع مواصلة إسرائيل ارتكاب الإبادة الجماعية ضد شعبنا في قطاع غزة. لم يوفّر ما يسمى بـ "وقف إطلاق النار" سوى غطاء لاستمرار الإبادة الجماعية بأشكال أقل وضوحاً. إننا نؤكد على تمسّكنا بحق جميع أبناء شعبنا في العيش بكرامة، أولاً وقبل كل شيء، والتحرّر من الإبادة الجماعية والاحتلال الأبارتهايد.

مع ذلك، وبحكم التزامنا بفنّنا وتفانينا فيه، لا يسعنا إلا أن نعرب عن استيائنا إزاء العنصرية المناهضة للفلسطينيين والرقابة والتواطؤ من جانب بعض المؤسسات الفنية والثقافية الدولية. وعلى الرغم من الأهوال التي حلّت بشعبنا في قطاع غزة بدعم من الغرب الاستعماري، فإننا نستمد الأمل من العدد المتزايد من اتحادات ونقابات الفنون والإعلام والموسيقى، والمجموعات العمالية في قطاع الترفيه، وتجمعات الكتّاب والجمعيات الثقافية في جميع أنحاء العالم، التي تعمل على إعلاء صوت حقوق شعبنا وتدعم دعواتنا السلمية من أجل المحاسبة.

لم تكن يوماً الواجبات القانونية والأخلاقية القطعية المترتبة على جميع الدول والشركات والنقابات والمؤسسات الأخرى، لإنهاء تواطؤها في الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة ونظام الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد، أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن. ولم يكن الالتزام بهذه الواجبات أكثر إلحاحاً مما هو عليه اليوم.

ففي أعقاب ما خلُصت إليه أعلى محكمة في العالم، محكمة العدل الدولية، من معقولية خطر ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ومن عدم قانونية الاحتلال العسكري الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد، وكذلك في أعقاب نتائج اللجنة التابعة للأمم المتحدة التي تقرّ بارتكاب إسرائيل الإبادة الجماعية، فإن الوفاء بهذه الالتزامات ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل هو واجب قانوني أيضاً. إن توسع العدوان الإسرائيلي ليشمل المنطقة بأسرها، بالشراكة مع ترامب، يظهر مدى الحاجة الملحّة للتصدي لفكرة "القوة تصنع الحق" ومواجهتها.

منذ بداية الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة، والتي أسفرت عن استشهاد ما لا يقل عن 80 ألف فلسطيني حتى يناير/كانون الثاني 2025، دأبت النقابات العمالية الفلسطينية على الدعوة إلى التضامن الدولي، وحثّ النقابات في جميع أنحاء العالم على التحرّك واتخاذ إجراءات ضد الجهات المتواطئة في الإبادة الجماعية والأبارتهايد الإسرائيلي. وعلى مرّ التاريخ، بما في ذلك النضال الذي أنهى نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، شكّل العمل النقابي المنظّم رافعة للنضال، وقوة فاعلة من أجل السلام الحقيقي والعدالة عندما تخفق الحكومات في القيام بدورها. إنّ التضامن هو جوهر هذه القوة، فما يلحق الضرر بأحدنا يلحق الضرر بنا جميعاً.

في سياق التنظيم القاعدي الملهم بين العاملين في القطاع الثقافي في جميع أنحاء العالم، والطلب المتزايد من العاملين في الثقافة والنقابات لاتخاذ تدابير محاسبة فعلية، فإننا نقدم فيما يلي مجموعة من الإرشادات الرئيسية للنقابات والجمعيات والعاملين في مجال الفنون والثقافة. كما نحثّكم على تعميم هذه الإرشادات على نطاق واسع بين أعضائكم، والعمل على نحو عاجل على تنظيم الجهود لاعتمادها وتنفيذها كسياسات على مستوى الاتحادات والنقابات. تستند هذه الإرشادات إلى القانون الدولي، وإلى النداءات

الراسخة ذات المرجعية التي أطلقها المجتمع المدني الفلسطيني، على مدى عقود، لإنهاء التواطؤ مع نظام الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي.

**1. رفض الرقابة و"الإدراج على القوائم السوداء"**

دعم الحقوق العالمية للعاملين والعاملات في القطاع الثقافي، وفقاً للمبادئ المعترف بها دولياً لحرية التعبير وتكوين الجمعيات.

وقد سلطت العديد من المبادرات القاعدية داخل النقابات الثقافية الضوء على ضرورة الدفاع عن هذه الحقوق في مواجهة القمع والرقابة المؤسسية والحكومية.

يتعين على قيادات النقابات والاتحادات تعزيز وتأييد هذه المبادرات، وإدانة المؤسسات والشركات والدول التي تنتهك حقوق الأعضاء.

**2. رفض العمل مع المؤسسات أو الشركات أو الفعاليات أو المشاريع التي ثبت تواطؤها في الجرائم الفظيعة التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين**

الالتزام بنداء المجتمع المدني الفلسطيني لرفض العمل مع المؤسسات الثقافية الإسرائيلية، بما في ذلك أماكن العرض والفعاليات وشركات الإنتاج والترويج وهيئات البث والمؤسسات ودور النشر، المتورطة في تلميع أو تبرير أو التحريض على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ولقد أيد عشرات الآلاف من العاملين في القطاع الثقافي حول العالم، وأكثر من 1500 منظمة فنية، نداءات المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك الغالبية الساحقة من الفنانين والكتّاب والعاملين في القطاع الثقافي الفلسطيني، الداعية إلى فك الارتباط مع المؤسسات والشركات الإسرائيلية والدولية المتواطئة في اضطهادنا، ورفض الدعوات للمشاركة في الفعاليات أو المشاريع التي ترعاها هذه الجهات.

كما نحثّ قيادة النقابات والاتحادات على دعم وتعزيز وتبنّي تعهدات الأعضاء في أطرهم لإنهاء التواطؤ في الإبادة الجماعية الإسرائيلية ونظام الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري الأبارتهايد الإسرائيلي، والعمل على سحب استثمارات صناديق الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية من الشركات الإسرائيلية والدولية المتواطئة. إن "عدم إلحاق الضرر" هو مسؤولية أخلاقية راسخة.

**3. إقصاء النظام الإسرائيلي الإبادي من المنظمات الثقافية الدولية**

على الرغم من تنامي الرعب الذي يشعر به معظم البشر إزاء الإبادة الجماعية التي ترتكبها على الهواء مباشرة في قطاع غزة، لا تزال إسرائيل تحتفظ بعضويتها في المنظمات والاتحادات والجمعيات الثقافية الدولية. يتعين على الأعضاء في الأجسام الدولية العمل نحو إقصاء الجمعيات والنقابات الإسرائيلية بسبب تواطؤها في تلميع وتبرير الجرائم الفظيعة (جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية)، تماماً كما تم إقصاء نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا.

**4. الضغط على الحكومات لإجبار إسرائيل على إنهاء الإبادة الجماعية من خلال فرض العقوبات القانونية المستهدفة**

من خلال مبيعات الأسلحة والنقل البحري وتحصين النظام الإسرائيلي الإبادي من المحاسبة وضمان إفلاته من العقاب، ساهمت حكومات عديدة في تمكين ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة وفي الوقت ذاته، بدأت أعداد متزايدة من الدول مؤخراً في فرض سياسات الحظر العسكري أو التجاري أو حظر الطاقة على النظام الإسرائيلي.

تؤدي النقابات دوراً مهماً في الضغط على الحكومات للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك من خلال فرض عقوبات قانونية مستهدفة لإنهاء الإبادة الجماعية. كما يتعين على الدول والمؤسسات إجراء العناية الواجبة بشأن مجرمي الحرب المشتبه بضلوعهم في ارتكاب الجرائم.

نأمل أن تكون هذه الإرشادات مفيدة لكم ولأعضائكم.

شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية

النص الأصلي:
https://www.ppan.ps//writable/uploads/articles/1783425027_84906afa956a1e63d462.pdf